

## المحددات المؤسسية لتطوير القطاع المالي- دراسة حالة الجزائر بالفترة 2002-2020-

Institutional determinants of financial sector development (the case of Algeria 2002-2020)

الأخضر بن عمر

عبد الكريم بوغزالة أمحمد\*

مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية

مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية

والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية

جامعة ورقلة- الجزائر

جامعة الوادي - الجزائر

[lakhdar\\_ben82@yahoo.fr](mailto:lakhdar_ben82@yahoo.fr)

[Boughazala@yahoo.fr](mailto:Boughazala@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2022/10/13

تاريخ القبول للنشر: 2022/08/06

تاريخ الاستلام: 2022/07/02

### ملخص:

تحاول هذه الورقة تناول أهمية الأبعاد المؤسسية في نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تمس القطاع المالي فلا يمكن تطوير القطاع المالي وتحريره بدون توفير بيئة مؤسسية وإدارية وقانونية مرنة وناجحة، كما يهدف هذا البحث إلى تحليل المحددات المؤسسية وأهميتها في تطوير القطاع المالي الجزائري بالفترة 2002-2020، وذلك من خلال تحليل المؤشرات التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بدراسة البيئة ومناخ الأعمال في الدول.

وقد أظهرت النتائج أن الجزائر حققت تحسنا في بعض مؤشرات البيئة القانونية والإدارية ومناخ الأعمال، ولكن مازالت تحتاج إلى المزيد من التحديث والتحسين والتطوير، خاصة في جانب الفساد والتدخلات السياسية والبيروقراطية الإدارية.

الكلمات المفتاحية: بيئة مؤسسية، تطور مالي، تنافسية، فساد، إصلاحات.

تصنيف JEL: Q56، D73، L41، O16.

### Abstract:

This paper attempts to study the importance of institutional dimensions in the success of economic reform policies that affect the financial sector. It is not possible to develop and liberalize the financial sector without providing a flexible and successful institutional, administrative and legal environment. This research also aims to analyze institutional determinants and their importance in the development of the Algerian financial sector in the period 2002-2020, by analyzing indicators issued by international bodies and institutions concerned with studying the environment and business climate in countries.

The results showed that Algeria achieved an improvement in some indicators of the legal and administrative environment and the business climate. But it still needs more modernization, improvement and development, especially in the aspect of corruption, political interference and administrative bureaucracy.

**Keywords:** Institutional environment, financial development, competition, corruption, reforms.

**Jel Classification Codes:** Q56, D73, L41, O16.

\* المؤلف المراسل.

أثبتت البحوث الحديثة أن التطور المالي مسيرة متعددة الجوانب حيث تشمل بالإضافة إلى النواحي المتعلقة بالسياسات (تحرير مالي & كبح مالي) أو ما تعلق بالهيكل (عام & خاص) أو (اقتصاد أسواق مالية & اقتصاد استدانة) فإن التنظيم والإشراف والقدرات المؤسسية والمناخ العام للنشاط الاقتصادي يشكل دور وعامل محوري في تحقيق تطور القطاع المالي. وفي هذا الصدد فإن الاهتمام مؤخرا بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية الرامية لتقوية حقوق الدائنين وتطبيق الاتفاقيات والممارسات المحاسبية يشكل تطوراً محورياً في الدراسات المتعلقة بتطور القطاع المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي.

في هذا السياق وعلى ضوء الإصلاحات الواسعة التي تم تنفيذها في القطاع المالي الجزائري، تم إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرير المالي والاقتصادي، والاتجاه المتزايد نحو إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهو واقع البيئة المؤسسية بالجزائر. وهل كان لها دوراً في تطوير القطاع

المالي في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق؟

للإجابة على الإشكالية أعلاه يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- يؤثر الاعتماد على الأصل القانوني في سرعة ومرونة الإصلاحات ونتائجها على المدى القصير والمتوسط.
  - تعتبر اشكالية تطوير القطاع المالي بالدول النامية اشكالية سياسات وليست اشكالية جودة مؤسسات.
  - لم تؤثر اصلاحات البيئة المؤسسية والقانونية على تطور القطاع المالي بالجزائر.
- ويأتي موضوع بحثنا هذا ليتناول الأهمية البالغة للبيئة التي يشتغل فيها القطاع المالي، حيث أن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على التطور المالي، وأول ما يتعين تحديده في هذا المجال البيئة التي ينشط فيها النظام المالي، ثم تأتي المحددات الاقتصادية بالدرجة الثانية، لاسيما السياسات الاقتصادية الكلية والتضخم وحال البلدان من حيث الناتج المحلي الاجمالي. وعليه نهدف من خلال بحثنا هذا إلى إبراز أهمية العوامل المؤسسية لاسيما النظامين القانوني والتنظيمي والذان يلعبان دوراً رئيسياً في تحديد درجة تطور القطاع المالي. وإبراز أثر التغيير في جودة المؤسسات على تنمية وتطوير القطاع المالي. مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي والاستقرائي في دراستنا لحالة الجزائر.

### 2.العوامل المؤسسية كمحدد للتطور المالي (مراجعة للأدبيات):

وجدت البحوث والدراسات الحديثة حول التطور المالي أن العوامل المؤسسية، لاسيما النظامين القانوني والتنظيمي يلعبان دوراً رئيسياً في تحديد درجة تطور النظام المالي. ويعرف (نورث 1990)، المؤسسات من خلال دورها في تنظيم العلاقات والتفاعلات بين الأفراد سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، من خلال مجموعة قواعد وقوانين تنظم هذه العلاقات، بعبارة أخرى هي الاطار الذي يحكم هذه التفاعلات بين الأفراد، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى :

- المؤسسات القانونية: وهي التي تحدد نوع النظام القانوني كما تحدد تعريف وتطبيق هذه القواعد والقوانين خاصة حقوق الملكية؛
- المؤسسات الاقتصادية: وهي التي تحدد مجموعة القواعد التي تحكم العملية الانتاجية، تخصيص وتوزيع السلع والخدمات، بما فيها قواعد تنظيم السوق؛
- المؤسسات السياسية: والتي تحدد نوع النظام السياسي والقواعد الانتخابية؛

- المؤسسات الاجتماعية: والتي تحدد القواعد المتعلقة بالوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي.
- فمن ناحية توفر المؤسسات والهيئات القانونية القواعد والقوانين والفعالية لتطبيقها، ومن ناحية ثانية توفر المؤسسات الاقتصادية أنظمة الاشراف والرقابة المصرفية التي تحكم مؤسسات القطاع المالي.

## 2.1. دور المؤسسات القانونية (القواعد القانونية وفعالية تطبيقها):

يعتبر الإطار القانوني العام من أهم العوامل المحددة لسلامة القطاع المالي، حيث تعتبر التشريعات الأساسية التي تحدد العلاقات بين المؤسسات المالية والتشريعات التي تحكم الرقابة عليها حجر الأساس للقيام برقابة جيدة للقطاع المالي. حيث تشتمل على قوانين لتحديد ومنح الصلاحيات لهيئات الرقابة والقوانين التي تشكل أساسا للوجود القانوني للمؤسسات التي تجري الرقابة عليها ونطاق عمليات هذه الهيئات. كما لا ينبغي أن يكون هنالك أي غموض في تعريف معاني أو مصطلحات مثل الأوراق المالية والودائع والتأمين والقروض العقارية وعقود التأجير وغيرها. ولا تقل عن هذه القوانين أهمية تلك القوانين المساندة والتي تحدد القواعد المحاسبية وحقوق الملكية وتنفيذ العقود (كارمايكل & بومرليانو، 2004، ص:198).

فحقوق الدائنين مثلا كقدرة مؤسسات الوساطة المالية على إجبار المؤسسات على دفع ديونهم يختلف من دولة إلى أخرى، كما أن الأنظمة القانونية تختلف في درجة تأمين المؤسسات المالية قانونيا من خلال الحصول على ضمانات على الديون مثلا أو إجراءات التصفية للشركات في حال العجز التام عن الدفع. أو من حيث حقوق الدائنين في تغيير المدراء والمسؤولين كجزء من عملية إعادة الهيكلة. وعليه يمكن القول بأن المؤسسات القانونية والقضائية تختلف من بلد لآخر باختلاف درجة حماية حقوق الدائنين والمستثمرين وحقوق الملكية الخاصة. ذلك أن نوعية هذه المؤسسات على صلة وثيقة بدرجة التطور المالي.

والحقيقة هنالك نظريتان تفسران العلاقة (مؤسسات قانونية-تطور مالي) من خلال الفروقات بين أنواع هذه المؤسسات:

أما الأولى فهي نظرية القانون والمالية حيث تفترض هذه النظرية أن أصل القانون (أنجلوساكسوني-فرنسي-ألماني-اسكندنافي) يؤثر على مستويات التطور المالي في مختلف الدول، وفي هذا الإطار كانت هنالك العديد من الدراسات التي حاولت دراسة دور المؤسسات في التطور المالي، وخاصة آثار البيئة القانونية والتنظيمية على أداء الأسواق المالية، فالنظام القانوني والتنظيمي الذي ينطوي على حماية أفضل لحقوق الملكية وتنفيذ العقود والممارسات المحاسبية الجيدة لعب دورا أساسيا في تحسين معدلات التطور المالي (Yongfu Huang, 2010, P : 04)، ومن أبرز هذه الدراسات (لابورتا وآخرون 1997، 1998)، وكذلك (ليفين، لويزا وباك 1999).

أما الثانية فهي نظرية الأوقاف (Endowments View) والتي تفترض أن الظروف السياسية والجغرافية كان لها دور مهم في أنواع المؤسسات القانونية التي تم إنشاؤها، حيث أن المستعمرين قاموا بإنشاء مؤسسات قانونية في مستعمراتهم هذه تسهل عليهم استغلال الموارد الطبيعية لهذه المستعمرات، أي أن القوانين تميل للحكومة أكثر منها لرأس المال الخاص، ولهذا فهذه الدول تجد أنها أقل ميلا لحماية حقوق الملكية الخاصة وهو ما يفسر ضعف التطور المالي بها. وتحاول هذه النظرية إعطاء تفسيرات مختلفة أو مكملة لنظرية القانون والمالية، حيث تحاول بحث الظروف التاريخية والسياسية لظهور المؤسسات المالية في البلدان التي كانت عبارة عن مستعمرات سابقة. حيث حاولت مجموعة من البحوث المهمة مثل دراسة

(Sachs 2001) إبراز العلاقة بين الفوارق في الجغرافيا بين الدول (المناخ، الموارد الطبيعية...) والظروف الصحية (خاصة عوامل الوفيات) والنمو الاقتصادي وهي حسب (Sachs 2001) تمثل أحد محددات التطور المالي (Naciri, 2006, P : 93).

### 2.2. أهمية القواعد القانونية للتطور المالي:

في هذا الإطار يمكن التأكيد على ضرورة تفعيل القواعد والقوانين بشأن حقوق وواجبات الأطراف المختلفة إذا كانت موجودة أو استحداث قوانين جديدة في حال عدم توفرها، فثمة ضرورة لتوافر هيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي يتسم بالكفاءة يفصل بعدالة وسرعة في الدعاوى، على أن يقتصر ذلك بألية فعالة لتنفيذ الأحكام. كما أن هناك ضرورة لتفعيل النظم القانونية لاسترداد الديون، وقوانين الشركات وخاصة إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم، هذه الإجراءات تمكن الدائنين من استرداد مواردهم من المدينين المتخلفين عن السداد، كما أنه يساهم في مكافحة المقترضين الانتهازيين ويحد من المخاطر الأخلاقية.

ولا شك أن توافر بنية تحتية قانونية وإدارية من شأنه العمل على توسيع نطاق التبادل في أسواق المال، كما أنه يمكن الشركات من الحصول على تمويل مستقر طويل الأجل من خلال سوق الأوراق المالية، في حين أنه وفي ظل وجود بنية تحتية تنظيمية وقانونية متدهورة والتي تمثل حالة معظم الدول النامية تقريبا- فإنه يقل الاعتماد على الأدوات طويلة الأجل في السوق المالية ويزيد الاعتماد على القطاع المصرفي، وبالتالي فقدان مميزات الاعتماد على الأسواق المالية في التمويل المباشر وفي التوجيه الأمثل للموارد، وفي الاعتماد على آليات السوق وتقليل القيود وكذا تدفق رؤوس الأموال واتساع الأسواق، وبالتالي تراجع مستويات التطور المالي.

### 3. العوامل السياسية:

ويوضح التاريخ الحديث للأسواق الناشئة العقبات السياسية التي تواجهها الحكومات التي تحاول الدفع باتجاه الإصلاح الاقتصادي لاسيما إصلاح النظام المالي والسعي نحو تحقيق معدلات أفضل للتطور المالي. في هذا العنصر سنستعرض انعكاسات العوامل السياسية من خلال عنصرين: الأول يتعلق بنظرية مجموعات المصالح أو جماعات الضغط، أما العنصر الثاني فيتعلق بانعكاس حالات الإضطراب وعدم الاستقرار السياسي على التطور المالي.

أولا- نظرية جماعة الضغط (أصحاب المصالح): وتهدف هذه النظرية إلى تحليل أثر جماعات المصالح (Interest Groups) على رسم السياسات الاقتصادية للدولة من خلال محاولة التأثير على الساسة عن طريق جماعات ضغط تدفع دائما بالإتجاه الذي يخدم مصالحها الخاصة، فعملية الإصلاح لا تضمن الفوائد للجميع فهناك مستفيدون وهناك متضررون من هذه التحولات، وعليه فإن المتضررين يشكلون في مجملهم جماعات ضغط تدفع قدر المستطاع باتجاه إلغاء أو على الأقل تأخير الإصلاحات، مادامت تضر بمصالحهم الاقتصادية.

فحسب (Rajan & Zingales 2003) فإن الشركات الصناعية الكبيرة في ظل اقتصاد مغلق، عادة لا تحتاج إلى قطاع مالي متطور لتمويل أنشطتها الإنتاجية، فبإمكانها الاعتماد على رأسمالها الخاص دونما حاجة للتمويل الخارجي. وفي حال عدم كفاية التمويل الذاتي لمشاريعهم، بإمكانهم استغلال سمعتهم في السوق والتي تعطيهم امتياز الوصول إلى تمويل خارجي دون الحاجة لضمان من مؤسسات الوساطة المالية، فالإنفتاح على العالم الخارجي هو استراتيجية متعلقة بالاقتصاد السياسي، كما أنه يعرض الحكومة لضغوط داخلية من جماعات المصالح المختلفة (O'Rourke & Williamson, 1999). ويميز راجان- زينغاليس بين نوعين من أصحاب المصالح الداخليين وهم: المنتجين "القدامى" سواء كانوا في القطاع المالي أو الحقيقي، أي أصحاب المصالح من الشركات الإنتاجية وأصحاب المصالح من مؤسسات القطاع المالي (Tallada, 2011, P: 05).

من جانب آخر أشار (Haber, North & Weingast 2008) إلى أن الحكومة أيضا قد تكون لديها الدافع للحد من الدفع باتجاه التطور المالي من أجل الحصول على الموارد من البنوك وأسواق الائتمان، بغض النظر عن هيكل جماعات الضغط بالمجتمع. ونتيجة لذلك وبالرغم من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتطور المالي على المجتمع إلا أن بعض المسؤولين الحكوميين في بعض البلدان قد يفضلون الحفاظ على بيئة مؤسسية متراخية بالقطاع المالي بحيث تضمن لهم سحب الأموال منه، بحيث تكون الحكومات أقل ميلا للعب دور المنظم، وتتجنب الدفع باتجاه المزيد من الإصلاحات التي تعزز التطور المالي (Becerra & al, 2010, P:04).

#### ثانيا- الاستقرار السياسي:

إن الشرط الأول لدخول أي استثمار لأي دولة هو أن يتوافر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات على غرار الاستقرار السياسي والأمني، فإذا كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة أو كان الأمن غير متوفر، فإن مفهوم المستقبل نفسه تتلبد حوله الشكوك والغيوم ولا يستطيع أي مستثمر أن يتخذ قرارا وهو يعرف أن مصيره سيكون مهددا في أي لحظة بانقلاب أو ثورة أو شكل من أشكال الفوضى أو الانفلات الأمني، ولذلك فإن توافر الاستقرار السياسي والأمني يعتبر شرطا أوليا وضروبا لأي استثمار (الببلاوي، 2006، ص: 249).

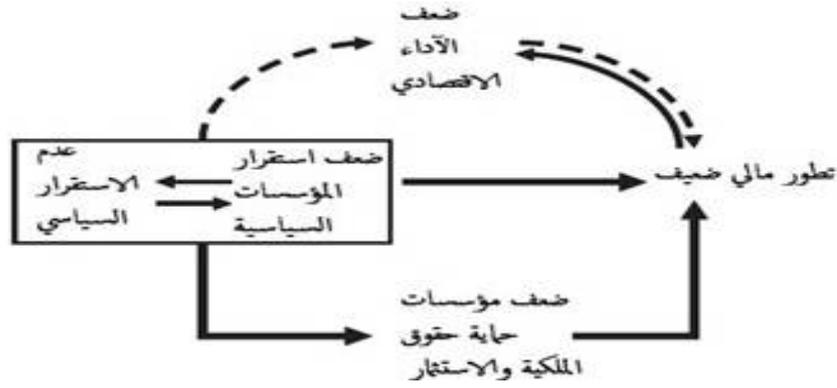
كما أن عدم وجود نظم ديمقراطية يؤدي إلى مفارقة ضارة بالنشاط الاقتصادي وهي اجتماع الفجائية مع الجمود، ففي هذا النوع من الدول هناك دائما احتمال للتغيير المفاجئ عند غياب الزعيم، في نفس الوقت الذي تظل الأوضاع فيه جامدة دون تطوير طالما استمر هو في الحكم، ويرتبط بالاستقرار السياسي ما يعرف بـ"الفساد السياسي" والذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وعدم وضوح قواعد اللعبة مما يؤدي إلى عدم إمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل عدم وضوح القواعد المعلنة والمعروفة للتعامل (الببلاوي، 2006، ص: 250).

وترى عديد الدراسات على غرار (Olson, 1993; Clague & al., 1996; Minier, 1998 & Persson, 2005). التأثير الإيجابي للاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية المؤسسات ومن ثم على التطور المالي، حيث أن العملية الديمقراطية تعزز الحريات المدنية الأساسية والاستقرار السياسي يعزز حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود، ويضعف ممارسات الفساد السياسي وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي.

دراسة أخرى لكوفمان وآخرون 2003، أشارت إلى التأكيد على أهمية الاستقرار السياسي والذي يلعب دورا مهما -إلى جانب مقاييس خمسة أخرى(\*)- على مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما ومن ثم على نظامها المالي. حيث يأخذ بالفكرة القائلة بأن نوعية الحكم في بلد ما هي التي تحدد احتمالات الاطاحة بالحكومة التي في السلطة، مما يقوض في نهاية الأمر كفاءة القطاع المصرفي.

أما الدراسة التجريبية لـ (Mark J. Roe a, Jordan I. Siegel 2011) حول أثر عدم الإستقرار السياسي على التطور المالي فقد كانت النتائج تشير إلى أثر إيجابي للاستقرار السياسي على نوعية المؤسسات ومن ثم على مستويات التطور المالي (الأسكوا، 2005، ص: 74)، وفيما يلي الشكل البياني الذي يوضح قناة تأثير الاستقرار السياسي على التطور المالي حسب تصور الكاتبين.

الشكل 1: علاقة الاستقرار السياسي بنوعية المؤسسات واثار ذلك على التطور المالي



Source: Mark J. Roe a, Jordan I. Siegel, (2011) Political instability: Effects on financial development, roots in the severity of economic inequality, Journal of Comparative Economics 39, P:305

حيث أشارت البيانات أن الاستقرار السياسي يدفع التطور المالي وعدم الاستقرار يؤثر بالعكس بغض النظر حتى عن

أثر عدم الإستقرار السياسي على الأداء الاقتصادي وعلى معدلات النمو الاقتصادي.

### 3. تقييم البيئة السياسية والمؤسسية والقانونية بالجزائر:

على ضوء الإصلاحات الواسعة التي تم تنفيذها في القطاع المالي الجزائري، تم إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتنماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرير المالي والاقتصادي، والاتجاه المتزايد نحو إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي. فالبيئة القانونية والسياسية التي يعمل داخلها النظام المالي، محدد مهم جداً لنطاق وجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، فمثلاً تحجم البنوك في عديد من البلدان النامية عن تقديم القروض نظراً لوجود نظام قضائي غير كافي أو لوجود بيروقراطية وفساد أو مؤسسات سياسية تعرقل استرداد الديون. وتتناول في هذا العنصر حجم التغيير في نوعية البيئة المؤسسية وجودة مؤسسات القانون وحقوق الملكية ودرجة البيروقراطية ومساءلة الحكومة وسهولة استرداد الديون من خلال النظام القضائي الذي يؤثر بشكل كبير على أداء النظام المالي بالجزائر. وتجتمع المفاهيم السابقة في مفهوم إدارة الحكم الرشيد، حيث يشير مفهوم الحكم إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، وتمثل أبعاد الحكم الرشيد في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفاعلية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية (المطوري، 2001، ص: 07).

### 1.3. مؤشر الحرية الاقتصادية:

في عام 1995 اعتمد رقم قياسي تصدره مؤسسة هيرتاج (Heritage Foundation) كمحاولة لقياس «الحرية الاقتصادية» للدول، وتوصلت بعض الدراسات الاقتصادية المعتمدة عليه إلى وجود علاقة بين الرقم القياسي والنمو الاقتصادي في الكثير من البلدان. وفي إطار هذا المؤشر، وضع تعريف للحرية الاقتصادية بأنها «حرية إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، والمتاجرة بها من دون استخدام «القوة» أو «الاحتيايل» أو «السرقة»، وأن مؤسسات تحقيق الحرية الاقتصادية تتمثل في: حكم القانون، حقوق الملكية الخاصة وحرية التعاقد. وتعني الحرية الاقتصادية وفقاً لهذا المؤشر حماية حقوق الملكية للأصول، وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج الحكومي والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات. ويتم قياس المؤشر العام للحرية الاقتصادية بناءً على 12 مؤشراً فرعياً مقسمين في أربع فئات رئيسية على النحو التالي (the heritagefoundation, 1995):

- القواعد القانونية وتتضمن (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، فعالية القضاء)
- حجم الحكومة وتتضمن (الانفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)
- الكفاءة التنظيمية وتتضمن (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)

ويستخدم المؤشر لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع والشركات والمؤسسات، وتساعد اهتمام الدول بتحسين متغيرات المؤشر لديها لما له أهمية في مجال جذب الاستثمارات والشركات وتحقيق النمو الاقتصادي. ويساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في الدولة، ويدخل ضمن مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية المتوسط الحسابي للمؤشرات المتعلقة بالسياسة التجارية والنقدية؛ تدفق الاستثمارات الخاصة والأجنبية؛ وضع القطاع المصرفي والتمويل؛ مستوى الأجور والأسعار؛ حقوق الملكية؛ التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛ الاقتصاد الغير رسمي؛ والعبء المالي للدولة ودرجة تدخل الدولة (زايري & بلحسن، 2007، ص:17). ويصنف المؤشر الدول بدرجات من (0 إلى 100%) حسب درجة الحرية، ويعني الاقتراب من (100%) أن السياسات والبيئة الاقتصادية لبلد ما تعتبر الأكثر ملاءمة لحفز الحرية الاقتصادية وتشير إلى حسن الأداء الاقتصادي، وفيما يلي تطور أهم مكونات المؤشر بالجزائر في الفترة 2000-2022.

جدول 1: المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2000-2022.

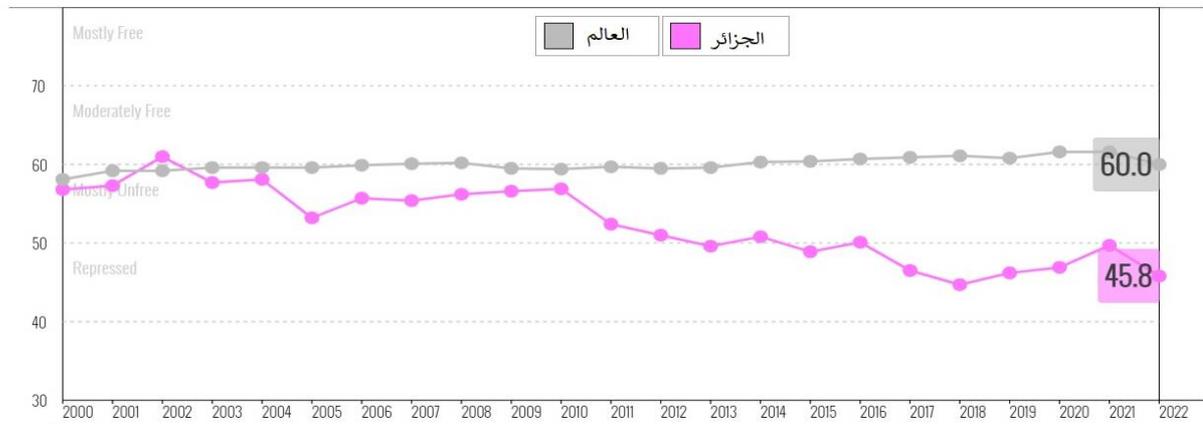
Name	المتوسط السنوات	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	فعالية القضاء	الانفاق الحكومي	العبء الضريبي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
Algeria 2022	45.8	27.9	30.1	29.7	67.2	57.1	38.6	50.0	51.5	80.1	57.4	30.0	30.0
Algeria 2020	46.9	37.9	28.3	35.0	75.4	52.6	17.3	63.0	50.5	76.2	66.2	30.0	30.0
Algeria 2018	44.7	27.8	29.0	35.2	74.0	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5	25.0	30.0
Algeria 2016	50.1	25.0	36.0	N/A	81.0	59.4	N/A	62.1	48.2	68.1	60.8	30.0	30.0
Algeria 2014	50.8	30.0	28.7	N/A	80.5	51.0	N/A	66.3	48.3	67.8	60.8	45.0	30.0
Algeria 2012	51.0	30.0	29.0	N/A	82.9	47.9	N/A	66.3	54.4	76.3	72.8	20.0	30.0
Algeria 2010	56.9	30.0	32.0	N/A	83.5	73.4	N/A	71.2	56.4	77.2	70.7	45.0	30.0
Algeria 2008	56.2	30.0	31.0	N/A	77.0	74.6	N/A	73.6	57.0	80.2	68.8	40.0	30.0
Algeria 2006	55.7	30.0	27.0	N/A	73.9	74.4	N/A	74.8	57.4	78.8	61.0	50.0	30.0
Algeria 2004	58.1	30.0	50.0	N/A	74.1	62.4	N/A	70.0	N/A	81.1	55.0	70.0	30.0
Algeria 2002	61.0	30.0	50.0	N/A	65.0	71.2	N/A	70.0	N/A	82.8	60.0	70.0	50.0
Algeria 2000	56.8	50.0	50.0	N/A	64.7	63.3	N/A	70.0	N/A	74.0	39.6	50.0	50.0

Source: the heritage foundation & wall street journal ([www.heritage.org](http://www.heritage.org))

- يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت تراجعاً في المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية خاصة في الخمس سنوات الأخيرة، ووفقاً لتقرير مؤسسة هيرتاج فاونداتشن الأخير فإن الجزائر قد احتلت المركز 167 عالمياً وقد أشار التقرير إلى:
- يرجع سبب انخفاض المؤشر العام إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويبقى رصيدها أقل من كل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.
  - يسير الاقتصاد الجزائري في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الماضية، واصفاً إياها بـ"المكبوت"، وأشار التقرير إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري أكثر اعتماداً على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعقدة للمستثمرين، ما أدى إلى عرقلة تطور القطاع الخاص.

- على صعيد المؤشر الفرعي حقوق الملكية، أدخلت الحكومة سنة 2014 تعديلات دستورية تبدو وكأنها مؤيدة للديمقراطية، ولكن لا يتوقع إدخال تحسينات في النظام القضائي بشكل عام، الذي يوصف بأنه "غير شفاف"، بسبب المستويات العالية للفساد في قطاع الأعمال والقطاعات العامة، خاصة قطاع الطاقة في إشارة إلى قضية سوناطراك مشيرا إلى أن ما يربو عن نصف المعاملات الاقتصادية تحدث في القطاع غير الرسمي، ولا تزال معظم العقارات في يد الحكومة.
- وفقا لمعيار حجم الحكومة الذي يعني السماح للحكومة بأدنى درجات التدخل في الحريات الشخصية والاقتصادية، وعلى الرغم من بعض التحسينات التي أدرجت لتعزيز بيئة الأعمال، لا تزال العراقيل البيروقراطية في النشاط التجاري والتنوع الاقتصادي قائمة، كما لا تزال سوق العمل جامدة، ومعدل البطالة بين الشباب مرتفعا جدا، منتقدا التقرير سياسة دعم الغذاء والوقود، وسياسة تسقيف الأسعار.

الشكل 2: المؤشر العام الحرية الاقتصادية بالجزائر والعالم للفترة 2000-2022



Source: the heritage foundation & wall street journal ([www.heritage.org](http://www.heritage.org))

ويتضح من الشكل البياني أعلاه أن المؤشر العام للحرية عرف انخفاضا تدريجيا في العقدين الماضيين. وسجل في السنتين الأخيرتين أدنى مستوياته حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 45.8 سنة 2022، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 167 عالميا في ترتيب الدول في مؤشر 2022. وعلى المستوى الاقليمي تحتل الجزائر المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أي أن الجزائر دائما في المراتب الأخيرة في المؤشر إقليمي ودوليا، وهو ما توضحه المقارنة مع المتوسط العالمي في الشكل أعلاه.

### 2.3. مؤشر التنافسية العالمي:

ويعد تقرير التنافسية العالمية واحدا من أهم التقارير الدولية السنوية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يصدر من خلاله مؤشرا مركبا كمعيار موحد للقدرة التنافسية للاقتصادات على مستوى العالم، كما يقدم ترتيبا عالميا للدول وفقا لهذا المؤشر، والذي تنتظر الدول صدوره لما يعكسه من أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة تتحدد بناء عليها مواقف الدول تجاه الشؤون والسياسات العامة للبلاد، فضلا عن دوره في تشكيل سياسات النمو على المستوى العالمي. كما يقدم المنتدى الاقتصادي العالمي أيضا مؤشرا سنويا للتطور المالي كان أول مرة في تقرير التنمية المالية لسنة 2008 وذلك في إطار قياس الصلابة المالية لـ 55 نظاما ماليا عبر العالم استنادا للبيانات السنوية للفترة 2007-2008، ويرتكز المؤشر على سبعة أبعاد: البيئة المؤسسية؛ بيئة الأعمال؛ الاستقرار المالي للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، الأسواق المالية؛ حجم القطاع المالي. ويتم إعطاء قيم (تصنيفات) للمؤشرات ضمن الهامش حيث يعتبر الواحد كأقل درجة والسبعة

أعلاها، والهدف الرئيسي وراء تجميع كل أبعاد التطور المالي هو بناء مؤشر موحد للتطور المالي من خلال ترجيح مختلف مكونات هذا الأخير، وبالطبع يتم عمل مراجعة سنوية وفق نفس المنهجية للمؤشر (Noureen,2011,P: 07).والجدول أدناه يبين تقييم الجزائر في تقرير التنافسية للفترة 2019-2008.

جدول 2: تطور مؤشر التنافسية بالجزائر للفترة 2019-2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر	3,71	3,95	3,96	3,96	3,72	3,79	4,08	3,97	3,98	4,07	54	56
الترتيب	99	83	86	87	110	100	79	79	87	86	92	89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للفترة 2019-2008

(\*)-المؤشر يحتسب في سنتي 2018 و2019 كنسبة من (0 إلى 100) أما باقي السنوات فهو قيمة من (1 إلى 7)

ويتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر تسجل مراتب متدنية في غالب السنوات، وتعتبر سنة 2014 هو أفضل تقييم للجزائر بالمؤشر، حيث سجلت ما قيمته 4,08 وأفضل ترتيب حيث حلت بالمركز 79. ويرجع ذلك إلى أن من نقاط القوة التي تتميز بها الاقتصاد الجزائري، عدد التقرير السنوي لسنة 2017، بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالميا)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالميا). هذا وجاء آخر تقرير لسنة 2019 ليؤكد ما جاء في تقرير 2017 حيث شهدت بعض المؤشرات تحسنا فيما ظلت الأخرى على حالها. والشكل أدناه يوضح تقييم المؤشرات الفرعية للتنافسية بالجزائر في سنة 2019.

الشكل 3: يوضح المؤشرات الفرعية بالجزائر في تقرير التنافسية لسنة 2019



Source: The Global Competitiveness Report 2019 P: 50

ويتضح من الشكل البياني أعلاه تباين تقييم المؤشرات الفرعية، ففي الوقت الذي تسجل أغلب المؤشرات انخفاضا على المتوسط العالمي تسجل ثلاث مؤشرات فرعية فقط ارتفاعا ملفتا. ويتعلق الأمر بكل من البنية التحتية أين سجلت 64 نقطة بترتيب 82 عالميا وكذا الصحة والتي سجلت 83 نقطة بترتيب 56 عالميا وحجم السوق والذي سجل 66 نقطة بترتيب 38 عالميا وهو أفضل ترتيب من بين كل المؤشرات الأخرى.

وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال المتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالميا) ونسبة التلاميذ المتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالميا). كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 38 عالميا)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالميا)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالميا)، ونوعية المنشآت المطارية (المرتبة 107 عالميا)، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالميا).

كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية (المرتبة 126 عالميا)، أما فيما يتعلق بالمسح حول جودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات عدم كفاءة الإدارة العمومية. وحل مشكل الولوج للتمويل في المرتبة الثالثة. غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلتقى بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسساتي بحيث حل في المرتبة الرابعة. وهذا ما يوجي ببداية تأثر مناخ الأعمال بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر (APS، 2017).

### 3.3. مؤشرات الحوكمة الرشيدة للبنك الدولي:

ويقوم البنك الدولي ومن خلال ستة مؤشرات كمية بقياس إدارة الحكم، من خلال دمج العديد من الأعمال التي قامت بها مؤسسات أخرى مثل الدليل الدولي لمخاطر البلدان (ICRG)؛ ومؤسسة هيرتاج (Heritage Foundation) وغيرها. ومن ثم تبلورت تلك المؤشرات والتي أعطيت درجات تتراوح بين (-2.5) و (+2.5) إذ تمثل الدرجات السالبة أسوأ الحالات والدرجات الموجبة أفضل الحالات في تطبيق الحكم الرشيد،

وتقيس هذه المؤشرات الحوكمة الرشيدة عن طريق دراسة الجوانب المختلفة للحوكمة ومؤشراتها المختلفة. فعلى سبيل المثال، تحاول مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي والتي تستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، قياس الحوكمة الرشيدة من خلال قياس الجوانب الستة التالية للحوكمة استنادا إلى "آراء عدد كبير من المستجيبين للدراسة الاستقصائية من المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية" (worldbank, 1996):

- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability): ويتعلق بالحريات التي يكفلها القانون وحرية الصحافة، ضمن ما يعرف بإبداء الرأي والمساءلة اللذان يؤديان إلى تقوية المعلومات العامة لدى الأفراد والمجتمع، وبالتالي زيادة الشفافية الاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن وجود منظمات المجتمع المدني كالاتحادات والأحزاب تمكن المجتمع من المشاركة في القرار والرقابة المستمرة على المسؤولين داخل الدولة فضلا عن إمكانية عزلهم. ويقاس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات، كما يقاس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability): أي كل ما تعلق بالمشكلات الداخلية التي تهدد الاستقرار السياسي، كالمشكلات الحزبية والانقلابات والانفلات الأمني، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر وعدم الاطمئنان في البيئة الاقتصادية لبلد ما، وينعكس ذلك في انخفاض مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي. ويقاس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

- مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness): والمراد بها هو قدرة الحكومة على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوفر نظام إداري ذو كفاءة عالية. والنظام الإداري الكفاء هو ذلك النظام الذي يتمتع بقدرات ومهارات تمكنه من إدارة الشؤون العامة للدولة، فضلا عن تمكنه من منع حدوث تغيرات عشوائية في السياسات العامة للدولة، إلى جانب عدم تأثره بالضغوط السياسية. يقاس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقاس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

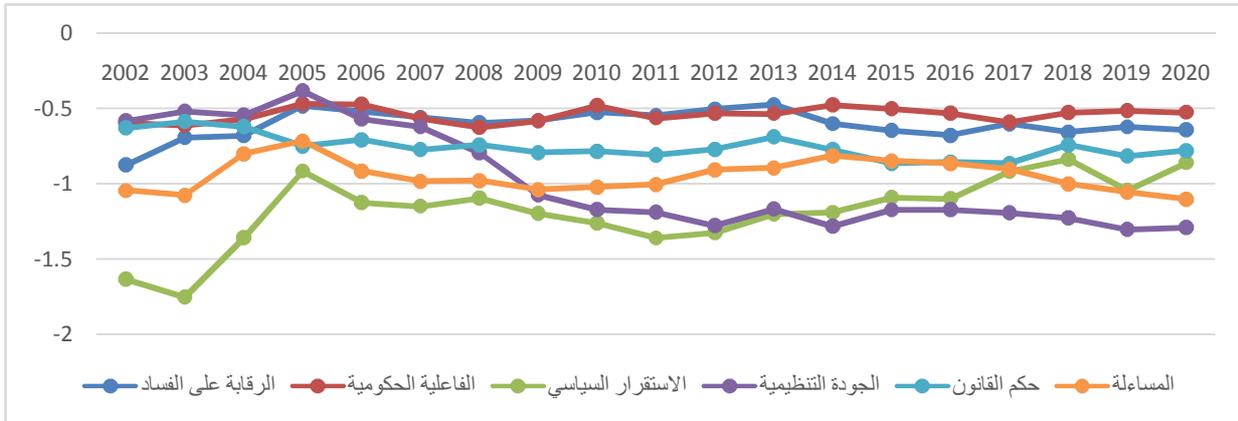
- نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality): يعبر هذا المؤشر عن القوانين والتعليمات التي تدعم الكفاءة والمنافسة، والتي تعد من أهم القضايا التي تستطيع التأثير على النتائج الاقتصادية المرجوة؛ فالقوانين والتعليمات في بعض الأحيان قد تعرقل مسيرة إصلاح القطاع المالي مثلا ويترجم ذلك في قيود على أخذ تراخيص ممارسة الأنشطة، وتعقيد الموافقات الحكومية، وكل القوانين التي تحد من توسع أنشطة القطاع الخاص، مثل قانون العمل والقيود التجارية والضرائب المرتفعة. كل ذلك يؤدي إلى رفع التكاليف الأولية لأي مشروع استثماري، وكلما ارتفعت هذه التكاليف أدى ذلك إلى ابتعاد المؤسسات الرائدة عن المشاركة في الاستثمار بذلك البلد. ويقاس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقاس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

- مؤشر القواعد القانونية (Rule of Law): ويعبر عن مستوى احترام المواطنين ورجال الدولة في بلد ما للمؤسسات القانونية التي تعمل على حل الخلافات في المجتمع، ويكون القانون يحكم المجتمع عندما تتوفر:

- الحماية لأفراد المجتمع ضد جميع أنواع الابتزاز والعنف.
- محاسبة رجال الدولة عند قيامهم بأعمال تؤدي إلى حدوث خلل في الأنشطة الاقتصادية لاسيما المتعلقة بالقطاع المالي منها.
- وجود نظام قضائي قادر على حل المنازعات بكفاءة وسرعة فائقة.

- مؤشر مدركات الفساد (Control of Corruption): يعرف مؤشر الفساد بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقاس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. والشكل البياني أدناه يوضح تطور المؤشرات الستة بالجزائر للفترة 2002-2020.

الشكل 4: تطور المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد في الجزائر للفترة (2002-2020)



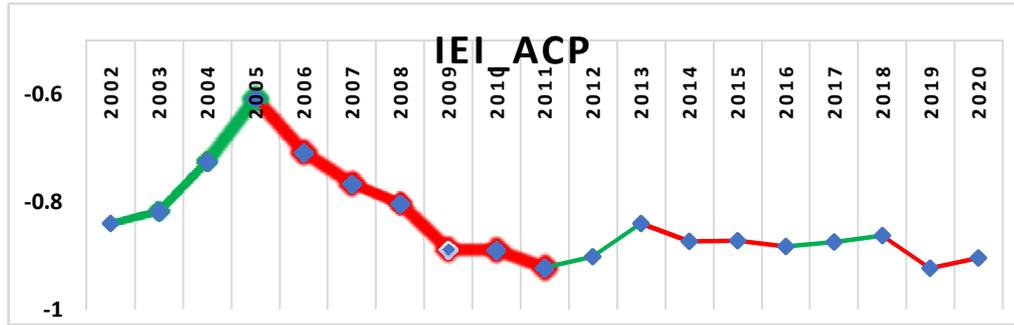
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator> يتضح من الشكل البياني أعلاه أن البيئة القانونية والتنظيمية بالجزائر وفق تقديرات البنك الدولي سيئة بشكل عام وإن حققت بعض التحسن في السنوات الأخيرة، حيث سجلت معدلات سالبة على طول الفترة. أما مؤشر الفاعلية الحكومية والذي يعكس مستوى النظام الإداري فقد سجل تدهورا منذ سنة 2005 حتى السنة 2013، وبالتالي لا يلمس أثر واضح في

تطور الأطر القانونية والتنظيمية بما يتماشى مع سياسة التحرير المالي. الأمر نفسه فيما تعلق بمؤشر الفاعلية الحكومية حيث تعكس هذه المؤشرات السالبة محتويات القانون المالي والتجاري والعملية القانونية المتخلفة، وعليه فالجزائر بحاجة إلى تطوير القوانين المالية الموجودة والتي تحكم السندات وأسواق الأسهم والمستثمرين المؤسسين، كصناديق التقاعد وشركات التأمين والصناديق المشتركة. وفي إطار القوانين التجارية توجد حاجة لتناول قوانين الأدوات القابلة للتفاوض لنقل حقوق السندات بسلاسة، وحماية حقوق الملكية وقوانين الشركات التي تحدد حقوق والتزامات أصحاب الأسهم، وقوانين التعاقد والقوانين التي تحكم الشركات الائتمانية مثل شركات السمسرة.

أما المؤشرات الثلاثة الباقية فيتضح من الشكل البياني المستوى المنخفض لها حيث لم تتجاوز الصفر على طول الفترة محل الدراسة، وإن عرفت في مجملها تحسناً نسبياً في السنوات الأخيرة، ولكنها تعكس بيئة غير مشجعة على الاستثمار خاصة الأجنبي لاسيما بالقطاع المالي. حيث أشار البنك الدولي في تقريره لسنة 2006 حول بيئة الأعمال إلى أن الجهاز القضائي في الجزائر يعاني من البطء وعدم الفاعلية كما أشار إلى تزايد الرشوة والفساد الإداري.

ولقياس التطور الشامل للبيئة القانونية والتنظيمية بالاعتماد على المؤشرات الستة السابقة قمنا بقياس المؤشر المركب لها باحتساب متوسط كل مؤشر على مدار الفترة 2002-2020. ليعطينا المؤشر المركب في الشكل البياني أدناه.

الشكل 5: تطور المؤشر المركب للحكومة الرشيدة في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator> يظهر الشكل أعلاه أن المؤشر المركب الشامل للحكم الرشيد في الفترة محل الدراسة عرف نتائج سلبية وضعيفة في الغالب، وبالرغم من التحسن الملحوظ في الفترة (2002-2005) إلا أنه ما لبث أن عاد للانخفاض مجدداً بالرغم من الجهود الحثيثة التي قامت بها السلطات المتعاقبة في الدفع باتجاهه الإصلاحات المؤسسية؛ حيث تم بالجزائر إنشاء "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته" بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. لكن رغم ذلك، نعتقد أنها لم تتمكن من التصدي لظاهرة الفساد بفعالية كافية. في هذا السياق، يفيد مؤشر إدراك الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، بأن الجزائر حلت في المرتبة 117 عالمياً من أصل 180 دولة بمعدل 33 نقطة من أصل 100، مسجلة تراجعاً ملحوظاً مقارنة بترتيبها السابق، بـ 13 مرتبة، مقابل 36 من أصل 100 نقطة في ترتيب عام 2020، حيث احتلت في خضمها المرتبة (104) (حسان جبريل، 2022).

خلاصة:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن الدول النامية بما فيها الجزائر تعاني من قصور حاد وواضح في دور المؤسسات والبيئة التنظيمية والقانونية، هذا القصور أثر بشكل كبير على عمل ووظيفة القطاع المالي بشكل سلس وفعال، هذا الأثر متعددي بالطبع إلى معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، فقد خاضت الجزائر العديد من البرامج التنموية على فترات وعقود، إلا أنها لم تنجح في السيطرة على البيروقراطية الإدارية والتدخلات السياسية في النشاط الاقتصادي بشكل عام

والقطاع المالي بشكل خاص، كما أن المؤسسات مازالت تعاني من فصول في مواكبة التحولات العالمية فيما يخص التقنيات الحديثة وقوانين الاستثمار والملكية والقوانين التجارية وقوانين النزاعات وغيرها.

ولعل المؤشرات الدولية على غرار مؤشر الحرية الاقتصادية، وكذا مؤشرات التنافسية الدولية ومؤشرات الحوكمة التي يصدرها البنك الدولي تعكس التخلف في المؤسسات والقوانين والتنظيمات المعمول بها على المستوى الوطني، والتي لا تحفز الاستثمارات الأجنبية على القدوم ودعم التنمية المحلية، مما يستدعي الاهتمام أكثر بهذا الجانب المهم والمؤثر في عمل المؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية.

##### 5. خاتمة:

حاولت هذه الورقة تناول أهمية البيئة القانونية والتنظيمية، والبعد المؤسسي في عمل القطاع المالي، فالبحوث الحديثة أكدت على أن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي بتطوير القطاع المالي لا يمكن تحقيقها دون توفير مناخ أعمال وبيئة تنظيمية وتشريعية وقانونية ناجحة ومرنة ومواكبة للأبعاد الدولية والتطورات التقنية الحديثة، لاسيما في الدول النامية والتي تسعى جاهدة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال اصلاحات القطاع المالي، ولهذا الغرض قامت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والخاصة وضع مؤشرات لقياس تطور البيئة التنظيمية والمؤسسية للدول للاستفادة منها في معرفة نتائج الاصلاحات المتوصل لها في هذا الاطار، وهو ما حاولنا معرفته من خلال عرض حالة الجزائر وتطور المؤشرات السالف ذكرها، وعليه فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ تعاني البيئة المؤسسية من عدم مواكبة التطور الحاصل في باقي الدول، فالجزائر تعتمد على القانون الفرنسي كأصل قانوني والذي يعتبر غير مرن وغير فعال في مواكبة التحولات الدولية. ويزيد هذا الأخير من هيمنة الحكومة على السلطات القانونية وبالتالي ميول القوانين أكثر لصالح الدولة. وبالتالي فالقانون المدني كان أقل حماية نسبياً لحقوق الملكية الخاصة بالمقارنة مع حماية الملكية العامة. وهو ما ينفي الفرضية الأولى.

✓ يعتبر ضعف مؤشرات البيئة التنظيمية والمؤسسية بالجزائر أكبر عائق أمام القطاع المالي للعمل بشكل سلس وفعال وبالتالي قيامه بدوره الرئيسي في تمويل المشاريع التنموية. كما أن الاصلاحات التي تمس القطاع ذاته لا تؤدي ثمارها في ظل التخلف المؤسسي والتنظيمي. وهو ما ينفي الفرضية الثانية وبالتالي فالاشكال ليس اشكال سياسات بالدرجة الأولى بل اشكال بيئة ومناخ تنظيمي وإداري ومؤسسي.

✓ عرفت مؤشرات التطور المالي تحسناً طفيفاً في العقد الأخير، يمكن عزوه إلى التحسن النسبي في البيئة التنظيمية والادارية بالإضافة إلى الاصلاحات الأخرى. وذلك بعد الجهود المبذولة من الجزائر في هذا السياق. وهو ما يؤكد الفرضية الثالثة.

✓ وعليه ومما سبق يمكن التقدم بالتوصيات التالية:

✓ التحكم أكثر في مدركات الفساد، فهذا الأخير يعتبر أخطر مؤشر وأكثرها تثبيطاً للنشاط الاقتصادي من خلال سن قوانين صارمة وناجعة تحد من التدخلات الادارية والسياسية وتقلل من نفوذ جماعات المصالح.

✓ الدفع أكثر وبشكل أسرع نحو الرقمنة في جميع المجالات لاسيما في الملفات الادارية وملفات العمل وقطاع الأعمال، فضلاً عن قطاع الضرائب وغيرها من الهيئات ذات الصلة المباشرة برجال الأعمال والقطاع الاستثماري.

✓ تحديث القوانين القضائية لاسيما ما تعلق منها بالنزاعات التجارية وقوانين استرداد الديون وقوانين العقار الاستثماري وحقوق الملكية.

✓ التخلي تدريجياً عن النمط الفرنسي في التشريعات القانونية والتوجه نحو النمط الانجليزي القانون العام والذي يعتبر متطور من حيث حماية حقوق أصحاب الملكية الخاصة، مما يسهل أكثر تنفيذ العقود وبالتالي تحقيق مستويات أعلى للتطور المالي.

✓ التأكيد على أهمية الاستقرار السياسي وثبات الرؤية والبرنامج السياسي للدولة يحسن من النتائج المتوصل لها. فالتقلبات في القوانين والاجراءات كانت ولا زالت سبباً وجهاً في هروب الكثير من الاستثمارات والعديد من الشركات العالمية ذات السمعة.

### 6. قائمة المراجع:

1. جفري كارمايكل ومايكل بومرليانو، تطور المؤسسات المالية غير المصرفية ومراقبتها، منشورات البنك الدولي، السلسلة المالية، ترجمة: محمد سعيد النابلسي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: الأردن، 2004. ص: 198.
2. Yongfu Huang, Determinants of Financial Development, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2010, P: 04.
3. Ahmed Naciri, Traité de gouvernance corporative: théories et pratiques à travers le monde, les presses de l'université Laval, Canada, 2006, P : 93.
4. Julio Ramos-Tallada, Liens Entre Les Flux De Capitaux Et Le Développement Financier: Une Revue De La Littérature, Bulletin De La Banque De France ,N° 184- 2e Trimestre 2011, P:05.
5. Oscar Becerra & al, "The Politics of Financial Development: The Role of Interest Groups and Government Capabilities," IDB Publications (Working Papers) 6873, Inter-American Development Bank, 2010, P:04.
6. حازم الببلاوي، الإصلاح السياسي وإدارة الحكم، مؤتمر "المؤسسات والنمو الاقتصادي بالدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 19-20 ديسمبر 2006، ص: 249.
7. المرجع السابق، ص: 250.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقراض في بلدان مختارة أعضاء في الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد 03، أكتوبر 2005.
9. أحمد جاسم محمد المطوري، مدى توافق مؤشرات الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19، جامعة البصرة، العراق، 2001، ص: 07.
10. زاييري بلقاسم & بلحسن هوارى، تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتهما في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، جامعة وهران، 27-28 نوفمبر 2007، ص: 17.
11. Adnan, Noureen. Measurement of Financial Development: a Fresh Approach. In : 8th International Conference on Islamic Economics and Finance. University of Surrey, United Kingdom and Comsats Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan. 2011.
12. تقرير التنافسية العالمي (الجزائر في المرتبة 86 عالمياً)، بتاريخ 2017/09/27 متاح على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/47854-86visited> (27/05/2022).
13. حسان جبريل، تقرير حول هيئة الفساد، وكالة الأناضول، بتاريخ 2022/01/17 متاح على الموقع: [www.aa.com.tr](https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038026visited) visited (29/05/2022).
14. Mark J. Roe a, Jordan I. Siegel, Political instability: Effects on financial development, roots in the severity of economic inequality, Journal of Comparative Economics 39, (2011) P:305.
15. تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019، المنتدى الاقتصادي العالمي متاح على الرابط: [https://www3.weforum.org/docs/WEF\\_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf](https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf) visited (29/05/2022).
16. (\*)- المؤشرات الستة لحسن الادارة في دراسة كوفمان وآخرون هي: حرية التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد.